

الإرشادات المصرية في ممارسة عملية المراجعة

الإرشادات المصرية في ممارسة
عملية المراجعة
الإرشاد المصري رقم (١٠٠٥)
الاعتبارات الخاصة في مراجعة المنشآت
الصغيرة

الإرشادات المصرية فى ممارسة عملية المراجعة الإرشاد المصرى رقم (١٠٠٥) الاعتبارات الخاصة فى مراجعة المنشآت الصغيرة

معيار رقم (١٠٠٥)

المحتويات

الفقرات	
٤-١	المقدمة
١٨-٥	خصائص المنشآت الصغيرة
١٩	تعليق على تطبيق معايير المراجعة المصرية
٢٦-٢٠	المسئوليات : معايير المراجعة المصرية ٢٩٩-٢٠٠
٣٣-٢٧	التخطيط : معايير المراجعة المصرية ٣٩٩-٣٠٠
٦٤-٣٤	أدلة المراجعة : معايير المراجعة المصرية ٥٩٩-٥٠٠
٦٥	استنتاجات المراجعة وإعداد التقارير : معيار المراجعة ٧٩٩-٧٠٠

ملحق رقم (١) : لا ينطبق فى مصر .

ملحق رقم (٢) : أين تجد اعتبارات مراجعة المنشآت الصغيرة .

هذه الصفحة تركت فارغة عن عمد

الإرشادات المصرية فى ممارسة عملية المراجعة الإرشاد المصرى رقم (١٠٠٥) الاعتبارات الخاصة فى مراجعة المنشآت الصغيرة

معيار رقم (١٠٠٥)

الاعتبارات الخاصة فى مراجعة المنشآت الصغيرة

المقدمة

١- تتضمن معايير المراجعة المصرية مبادئ أساسية وإجراءات ضرورية بالإضافة إلى الإرشادات ذات الصلة التي تسري على مراجعة القوائم المالية لأي منشأة بغض النظر عن حجمها وشكلها القانوني وملكيته أو هيكلها الإداري أو طبيعة نشاطها. وقد أدركت لجنة المعايير المصرية أن المنشآت الصغيرة أدت إلى إثارة عدد من اعتبارات المراجعة.

ولا تضع الإرشادات المصرية في ممارسة عملية المراجعة أية متطلبات جديدة لمراجعة المنشآت الصغيرة، كما أنها لا تقوم بعمل أي إعفاءات من متطلبات معايير المراجعة المصرية.

٢- ويهدف هذا الإرشاد إلى وصف الخصائص المشتركة التي توجد في المنشآت الصغيرة وأن يوضح كيفية تأثيرها على تطبيق معايير المراجعة المصرية. وتشمل هذه الإرشادات ما يلي:
(أ) مناقشة خصائص المنشآت الصغيرة.

(ب) إرشادات على تطبيق معايير المراجعة المصرية الصادرة على مراجعة المنشآت الصغيرة.

٣- وغالباً ما يكون المدير المالك لمنشأة صغيرة بحاجة إلى مساعدة في إعداد السجلات المحاسبية والقوائم المالية. ويتناول القسم الثامن من الميثاق العام المصري لأداب وسلوكيات مهنة المحاسبة الاستقلالية. وعلى مراقبي الحسابات الذين يدرسون تقديم خدمات أخرى لعملاء مراجعة المنشأة الصغيرة الرجوع إلى الميثاق ومتطلبات الاستقلالية.

٤- ولتحديد طبيعة ومدى الإرشادات المتوفرة في هذا الإرشاد رأت لجنة المعايير توفير مستوى من الإرشاد يحظى بقبول في كل المراجعات التي تتم في المنشآت الصغيرة والتي ستساعد مراقب الحسابات في ممارسة الحكم المهني وذلك فيما يتعلق بتطبيق معايير المراجعة المصرية وعلى الرغم من ذلك لم يتم توفير إرشادات تفصيلية ذات طبيعة إجرائية حيث أن إصدار مثل تلك الإرشادات يمكن أن يعوق الممارسة السليمة للحكم المهني في عمليات المراجعة.

خصائص المنشآت الصغيرة

٥- يقوم مراقب الحسابات الخاص بأي منشأة بمحاولة تكيف أسلوب المراجعة مع الظروف الخاصة بالمنشأة والمهمة. وتختلف مراجعة المنشآت الصغيرة عن مراجعة المنشآت الكبيرة حيث أن التوثيق في الأول يكون أقل تعقيداً، كما أن عمليات المراجعة في المنشآت الصغيرة عادة ما تكون أقل تعقيداً أيضاً ويمكن أداؤها باستخدام مساعدين أقل.

٦- ولا يتضمن معنى "منشأة صغيرة" في هذا السياق فقط حجم المنشأة ولكن أيضاً خصائصها النوعية. ويمكن أن تشمل المؤشرات الكمية لحجم المنشأة مجموع الميزانيات و / أو الإيرادات و / أو عدد العاملين ولكن مثل تلك المؤشرات لا تكون حاسمة. ولذا فمن غير الممكن إعطاء تعريف مناسب للمنشأة الصغيرة في سياق كمي فقط.

٧- وتحقيقاً لأغراض هذا الإرشاد، فالمنشأة الصغيرة هي أي منشأة تتصف بما يلي :-
(أ) تتركز بها الملكية والإدارة في عدد صغير من الأفراد (غالباً ما يكون شخص^(١) منفرد).
(ب) توافر واحد أو أكثر من النقاط التالية:

- (١) مصادر قليلة للدخل .
- (٢) سجلات غير معقدة
- (٣) رقابة داخلية محدودة بالإضافة إلى احتمالية تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة.

٨- لا تعتبر الخصائص النوعية المذكورة أعلاه شاملة ولا قاصرة على المنشآت الصغيرة كما أنه ليس من الضرورة أن تتصف كل المنشآت الصغيرة بكل تلك الخصائص.
وتحقيقاً لأغراض الإرشادات المصرية في ممارسة عملية المراجعة تتصف المنشآت الصغيرة عادة بالخاصية (أ) وخاصية أو أكثر من الخصائص الواردة في الفقرة (ب).

تركز الملكية والإدارة

٩- عادة ما يملك للمنشآت الصغيرة عدد قليل من الملاك، وغالباً ما يكون مالك واحد. ويمكن أن يعين المالك مدير لإدارة المنشأة ولكن في أغلب الحالات يكون مشتركاً يومياً في إدارة المنشأة

(١) كلمة "شخص" تشير إلى الملكية بواسطة شخص طبيعي وليس بواسطة منشأة أخرى. أما المنشأة المملوكة بواسطة مشروع آخر يمكن اعتبارها منشأة صغيرة وذلك تحقيقاً لأغراض هذا الإرشاد إذا توافر في المالك الخصائص ذات الصلة.

بشكل مباشر. وكذا الحال في حالة المنشآت الصغيرة غير محققة للربح ومنشآت القطاع العام على الرغم من وجود عدة أفراد غالباً ما يكون لهم مسئولية رسمية في المنشأة إلا انه يمكن أن يوجد القليل من الأفراد مشتركين في إدارة المنشأة على أساس يومي.

١٠- يستخدم هذا الإرشاد مصطلح "المدير المالك" للإشارة إلى ملاك المنشآت المشتركين في إدارة المنشأة على أساس يومي. وعندما لا يكون الملاك مشتركين في إدارة المنشأة على أساس يومي، يستخدم مصطلح "المدير المالك" للإشارة إلى كل من الملاك وإلى أي مديرين يتم تعيينهم لإدارة المنشأة.

مصادر قليلة للدخل

١١- غالباً ما يكون للمنشآت الصغيرة مدى محدود من المنتجات أو الخدمات وتعمل من خلال موقع واحد أو عدد محدود من المواقع. ومثل تلك الخصائص تجعل من السهل على مراقب الحسابات الحصول على معرفة بالمنشأة وتسجيل تلك المعرفة والاحتفاظ بها علي خلاف ما هو قائم في المنشآت الأكبر حجماً. ويمكن أن يكون تطبيق العديد من إجراءات المراجعة مباشراً في تلك الظروف. ويمكن أن توفر الإجراءات التحليلية أدلة مفيدة، تقلل في بعض الأحيان من الحاجة إلى إجراءات تحقق أخرى. وبالإضافة إلى ذلك غالباً ما تكون مجتمعات العينة في المحاسبة في المنشآت الصغيرة محدودة ويسهل تحليلها.

سجلات غير معقدة

١٢- تكون المنشآت الصغيرة بحاجة إلى الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية الكافية لأية متطلبات قانونية أو تنظيمية وإلى تلبية احتياجات المنشأة بما في ذلك إعداد القوائم المالية ومراجعتها، وبالتالي يكون النظام المحاسبي بحاجة لأن يكون مصمماً بطريقة توفر تأكيد مناسب عن:-
(أ) أنه تم تسجيل جميع المعاملات وغيرها من المعلومات المحاسبية التي كان ينبغي تسجيلها.
(ب) أن الأصول والالتزامات المسجلة في النظام المحاسبي موجودة وهي مسجلة بالمبالغ الصحيحة.
(ج) أنه سيتم اكتشاف الغش أو الخطأ في معالجة المعاملات المحاسبية.

١٣- تقوم اغلب المنشآت بتعيين عدد قليل من الأفراد يكونون مسئولون فقط عن حفظ السجلات. وبالتالي غالبا ما تكون وظائف حفظ الدفاتر والسجلات المحاسبية غير معقدة. ويمكن أن يكون حفظ السجلات غير معقد أو ضعيف مما يؤدي إلى خطر أكبر وهو إمكانية أن تكون القوائم المالية غير دقيقة أو غير مكتملة. وبعض المنشآت يقومون بالاستعانة بمصدر خارجي لتسجيل بعض أو جميع سجلاتهم المحاسبية.

١٤- غالبا ما تجد المنشآت الصغيرة من الملائم استخدام حزم البرامج المحاسبية الجاهزة على الحاسبات الشخصية. ويكون بالطبع قد تم اختبار العديد من تلك الحزم واعتمادها ويمكن إذا تم اختيارها وتنفيذها بحرص أن توفر أساسا مناسباً لنظام محاسبي فعال ويمكن الاعتماد عليه.

رقابة داخلية محدودة

١٥- أن أنظمة الرقابة الداخلية المعقدة غالبا ما تكون غير ضرورية ولا مرغوب فيها في حالة المنشآت الصغيرة بسبب حجمها المحدود واعتباراتها الاقتصادية. كما أن قلة عدد العاملين يحد من المدى الذي يكون فيه فصل الاختصاصات أمرا قابلا للتطبيق. وعلى الرغم من ذلك ففي الجوانب الهامة - حتى في المنشأة الصغيرة جدا - يمكن أن يكون من العملي تنفيذ درجة ما من فصل المهام أو شكل آخر من أنظمة الرقابة غير المعقدة ولكن الفعالة ، ويمكن أيضا أن يكون لأنظمة الرقابة الإشرافية التي يقوم المدير المالك بممارستها يوميا ، تأثير مفيد حيث يكون للمدير المالك مصلحة شخصية في حماية أصول المنشأة وقياس أداؤها والتحكم في أنشطتها.

١٦- يحتل المدير المالك مركز قيادي في المنشأة الصغيرة ومن ثم فإن الرقابة المباشرة للمدير المالك في اتخاذ جميع القرارات والقدرة على التدخل شخصيا في أي وقت لضمان الاستجابة الملائمة للظروف المتغيرة، غالبا ما تكون خصائص هامة لإدارة المنشآت الصغيرة . كما أن ممارسة تلك الرقابة من المدير المالك قد تعوض ضعف إجراءات الرقابة الداخلية. فعلى سبيل المثال في الحالات التي يكون فيها توزيع الاختصاصات محدوداً في مجالات الشراء أو المصروفات النقدية، تتحسن الرقابة الداخلية عندما يقوم المدير المالك شخصيا بتوقيع جميع الشيكات. وعندما لا يكون للمدير المالك علاقة بذلك تزداد مخاطر حدوث غش العاملين أو خطأهم وعدم اكتشافه.

١٧- في حين أن نقص التعقيد في الرقابة الداخلية لا يشير في حد ذاته إلى خطر غش أو خطأ مرتفع ، فإنه يمكن إساءة استغلال المركز المسيطر للمدير المالك، حيث يمكن أن يكون لتجاوز

الإدارة لأنظمة الرقابة تأثير عكسي هام على بيئة الرقابة في أي منشأة مما يؤدي إلى خطر متزايد متمثل في غش الإدارة أو تحريف هام في القوائم المالية ، على سبيل المثال يمكن أن يواجه المدير المالك الأفراد لتنفيذ عمليات صرف لم يكن من الممكن بصورة أو بأخرى تنفيذها في غياب المستندات المؤيدة.

١٨- إن تأثير المدير المالك واحتمال تجاوزات الإدارة للرقابة الداخلية على عملية المراجعة يعتمد بدرجة كبيرة على نزاهة واتجاهات ودوافع المدير المالك. وكما هو الحال في أية عملية مراجعة أخرى يقوم مراقب المنشأة الصغيرة بممارسة الشك المهني. ولا يجب أن يفترض مراقب الحسابات أن المدير المالك غير شريف أو أن أمانته مشكوك فيها ، ويعتبر ذلك عنصراً هاماً يجب على المراقب أخذه في الحسبان عند تقييم خطر المراجعة وتخطيط طبيعة ومدى عملية المراجعة وتقييم أدلة المراجعة وتقييم مصداقية إقرارات الإدارة.

تعليق على تطبيق معايير المراجعة المصرية

١٩- يوفر التعليق التالي إرشادات تتعلق بتطبيق معايير المراجعة المصرية على مراجعة منشأة صغيرة ويعتبر هذا الإرشاد مكملًا للإرشادات الموجودة في معيار المراجعة ذي الصلة ولا يكون بديلاً عنه، كما أنه يضع في حسبانته الاعتبارات الخاصة المتعلقة بمراجعة المنشآت الصغيرة. ويقوم مراقب الحسابات من أجل المتطلبات الخاصة بمعايير المراجعة المصرية بالإشارة إلى معيار المراجعة المختص، وعندما ينطبق معيار مراجعة ، مبدئياً على مراجعة القوائم المالية للمنشآت الصغيرة - مع عدم وجود اعتبارات خاصة تؤخذ في الحسبان عند أداء عملية مراجعة منشأة صغيرة - لا يتم إعطاء إرشاد يخص هذا المعيار.

معيار المراجعة المصري رقم (٢١٠) شروط التكاليف بعمليات المراجعة

٢٠- في العديد من الحالات لا يكون المديرين المالك للمنشآت الصغيرة على دراية تامة بمسئولياتهم أو مسؤوليات مراقبي حساباتهم. فعلى وجه الخصوص يمكن ألا يقدر المديرين المالك أن القوائم المالية هي مسؤولياتهم خاصة عندما يكون المدير المالك قد استعان بمصدر خارجي في إعداد القوائم المالية.

٢١- أحد أهداف خطاب الارتباط هو توصيل المسؤوليات الخاصة بكل من المدير المالك و مراقب الحسابات توصيلاً واضحاً. ويوفر ملحق معيار المراجعة المصري رقم (٢١٠) مثال لخطاب ارتباط المهمة مراجعة.

٢٢- تبين الفقرة "٧" من معيار المراجعة رقم (٢١٠) أن مراقب الحسابات قد يرغب في أن يضيف في خطاب الارتباط توقعات المراقب بالنسبة للحصول على إقرارات الإدارة المكتوبة وذلك فيما يتعلق بعملية المراجعة.

ويتطلب معيار المراجعة المصري رقم (٥٨٠) "إقرارات الإدارة" من مراقب الحسابات أن يحصل على أدلة أن الإدارة تعترف بمسئولياتها الخاصة بالعرض العادل والواضح للقوائم المالية طبقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق وأنها قد اعتمدت القوائم المالية. بينما تتطلب معايير مراجعة مصرية أخرى بعض الإقرارات المحددة. ويمكن أن يقوم المراقب بدراسة إضافية لتوضيح في خطاب الارتباط خاص بالأمر المتوقعة التي على أساسها سيتم الحصول على إقرارات الإدارة. ويوفر ذلك فرصة للمراقب لإجراء مناقشة مع المدير المالك في بداية المهمة بخصوص أسباب الحصول على مثل تلك الإقرارات وتأثيرها المحتمل على تقرير مراقب الحسابات في حالة عدم الحصول على مثل تلك الإقرارات، والتي يمكن أن تساعد على تجنب نشوء مشكلة قرب انتهاء عملية المراجعة كما أنها ستساعد أيضاً مراقب الحسابات على دراسة الدلالات الضمنية للمراجعة وإعداد التقارير في حالة إذا كان المدير المالك غير قادر على عمل الإقرارات اللازمة أو يرفض عملها.

٢٣- وفي بعض الحالات يمكن أن يحدد مراقب الحسابات انه لن يكون ممكناً الحصول على أدلة مراجعة كافية لتكوين رأي على القوائم المالية بسبب أوجه الضعف التي يمكن أن تنشأ من خصائص المنشأة الصغيرة. وفي هذه الظروف، يمكن أن يقرر المراقب عدم قبول المهمة أو الانسحاب من المهمة عقب قبوله لها. كما يمكن أن يقرر مراقب الحسابات الاستمرار في المهمة ولكن يقوم بإبداء رأي متحفظ أو يمتنع عن إبداء الرأي، وعلى المراقب مراعاة الفقرة "١٦" من معيار المراجعة المصري رقم (٧٠١) "التعديلات على تقرير مراقب الحسابات" والتي تنص على أن المراقب لن يقوم عادة بقبول مهمة للمراجعة تكون فيها شروط المهمة مصاغة بشكل يجعل المراقب يعتقد بوجود حاجة للامتناع عن إبداء الرأي.

معيار المراجعة المصري رقم (٢٥٠): "مراعاة القوانين واللوائح عند مراجعة قوائم مالية"

٢٤- يتطلب معيار المراجعة المصري رقم (٢٥٠) من مراقب الحسابات الحصول على تفهم عام للإطار القانوني والنظامي الذي تخضع له المنشأة. وبخلاف تلك القوانين واللوائح التي ترتبط بصورة مباشرة بإعداد القوائم المالية، يمكن أيضاً أن توجد قوانين ولوائح توفر إطاراً قانونياً لإدارة المنشأة والتي تكون رئيسية بالنسبة لقدرة المنشأة على إدارة نشاطها. وحيث أن أغلب المنشآت الصغيرة لها أنشطة غير معقدة فإن البيئة القانونية والتنظيمية التي تخضع لها تلك المنشآت

الصغيرة تكون اقل تعقيدا من البيئة التي تعمل بها منشآت اكبر وأكثر تنوعاً.
٢٥- وبمجرد أن يقوم مراقب حسابات منشأة صغيرة بتحديد القوانين واللوائح الخاصة بالنشاط ذو الصلة ، يتم تسجيل تلك المعلومات بوصفها معلومات دائمة كجزء من معرفة المنشأة ويتم فحصها وتحديثها عند الضرورة في السنوات التالية.

معيار المراجعة المصري رقم (٢٦٠) : "الاتصال مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بموضوعات المراجعة"

٢٦- تتطلب الفقرة "٥" من معيار المراجعة المصري رقم (٢٦٠) من مراقب الحسابات تحديد الأشخاص الملائمين بالمنشأة المسؤولين عن الحوكمة و الذين سيتم إبلاغهم بنتائج عملية المراجعة المتعلقة بالحوكمة. ويمكن أن يكون هيكل الحوكمة في منشأة صغيرة غير محدد بصورة جيدة أو يكون هؤلاء المسؤولون عن الحوكمة في منشأة صغيرة هم نفس الأفراد المسؤولين عن إدارة المنشأة. ويمكن أيضا أن تشمل الأزواج أو غيرهم من الأقارب الذين يكونون غير مشتركين في الإشراف على المنشأة أو الرقابة عليها على أساس يومي. ويقوم المراقب بتحديد من المسؤول عن الإشراف والرقابة والتوجيه في المنشأة الصغيرة.

معيار المراجعة المصري رقم (٣٢٠) : "الأهمية النسبية في المراجعة"

٢٧- تعرف "الأهمية النسبية" في "إطار إعداد وعرض القوائم المالية" كالتالي : (تعتبر المعلومة هامة إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمين اعتماداً على تلك القوائم. وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة بحذفه أو تحريفه. وعليه فإن مفهوم الأهمية النسبية يمدنا بنقطة بداية أو نقطة نهاية وليست خاصية أو صفة نوعية يجب أن تتوافر في المعلومات حتى تكون مفيدة .

مرحلة التخطيط

٢٨- تحقيقاً لأغراض تخطيط عملية المراجعة يكون من الضروري بصورة عامة تقييم الأهمية النسبية من منظور كمي ونوعي وأحد أغراض هذا الحكم المبدئي بخصوص الأهمية النسبية يتمثل في تركيز انتباه المراقب إلى أكثر بنود القوائم المالية أهمية أثناء تحديد إستراتيجية المراجعة. وفي ضوء عدم وجود أي إصدارات رسمية أو مهنية عن كيفية تقييم الأهمية النسبية من منظور كمي ، يقوم المراقب في كل حالة بتطبيق الحكم المهني في ضوء الظروف، وتتمثل أحد المناهج لتقييم الأهمية النسبية الكمية هي استخدام نسبة من رقم أساسي في القوائم المالية قد يكون:

- الربح أو الخسارة قبل الضريبة (معدلة "إذا كان مناسباً" بأية بنود غير عادية مثل مرتب المدير المالك).
- الإيراد
- مجموع الميزانية.

٢٩- غالباً في حالة المنشآت الصغيرة ، لا يكون مشروع القوائم المالية متاحاً لمراقب الحسابات في بداية عملية المراجعة. وعندما يكون هذا هو الحال يستخدم المراقب أفضل معلومات متاحة في ذلك الوقت ويمكن استخدام ميزان المراجعة للعام الجاري إذا كان متاحاً. وغالباً يمكن الحصول على تقدير للإيراد عن الفترة الجارية بصورة أسهل من الحصول على تقدير الربح (أو الخسارة) أو تقدير لمجموع الميزانية. وأحد الاتجاهات الشائعة في الحكم الأولي على الأهمية النسبية يتمثل في حساب الأهمية النسبية على القوائم المالية التي تمت مراجعتها للعام السابق بعد تعديلها بأية أمور معلومة تتصل للعام محل المراجعة.

٣٠- يمكن أن يكون تقييم الأهمية النسبية كنسبة مئوية للنتائج قبل الضريبة غير ملائماً عندما تكون المنشأة قد بلغت نقطة التعادل أو بالقرب منها حيث أنها يمكن أن تعطي مستوى منخفض غير مناسب للأهمية النسبية مؤدياً ذلك إلى إجراءات مراجعة مكثفة غير ضرورية. وفي مثل تلك الحالات يمكن أن يطبق المراقب أسلوب النسبة المئوية ، على سبيل المثال ، على إجمالي الإيراد أو إجمالي الميزانية. وفي غير ذلك يمكن تقييم الأهمية النسبية بالنظر إلى المستويات التي تم تقييمها للأهمية النسبية في الأعوام السابقة والمستوى الطبيعي للنتائج. وبالإضافة إلى دراسة الأهمية النسبية على مستوى القوائم المالية ككل ، يقوم المراقب بدراسة الأهمية النسبية في علاقتها بأرصدة الحسابات الفردية وفتات المعاملات والافصاحات.

تقييم الأهمية النسبية عند تقييم نتائج إجراءات المراجعة

٣١- أياً كان الأساس الذي يمكن أن يستخدم لتقييم الأهمية النسبية لأغراض التخطيط لعملية المراجعة ، يقوم المراقب بإعادة تقييم الأهمية النسبية عند تقييم نتائج إجراءات المراجعة. ويتم ذلك في ضوء الأرقام المتوقعة للنسخة النهائية من القوائم المالية ، بعد أخذ كل التسويات المتفق عليها والمعلومات التي تم الحصول عليها أثناء سير عملية المراجعة.

٣٢- على الرغم من أن الأهمية النسبية في مرحلة إعداد التقارير يتم حسابها في سياق كمي، فلا توجد قيمة أولية واضحة حيث يوجد مدى من القيم يقوم المراقب بممارسة الحكم في نطاقه. وبالنسبة للمبالغ التي تتعدى الحد الأقصى للمدى فتعتبر هامة أما بالنسبة للمبالغ التي تقل عن الحد الأدنى فيمكن أن تعتبر غير هامة، وذلك على الرغم من أن أياً من الافتراضين يمكن إثبات عدم سلامته إذا تم تطبيق اعتبارات نوعية.

٣٣- بالإضافة إلى ذلك، فعلى الرغم من أن التخطيط يمكن أن يكون مستندا على تقييم كمي للأهمية النسبية، فإن رأي المراقب سيضع في اعتباره ليس فقط المبالغ ولكن أيضا الطبيعة النوعية للتحريفات غير المعدلة التي لم يتم تسويتها في القوائم المالية.

معياري المراجعة المصري رقم (٥٢٠): "الإجراءات التحليلية"

الإجراءات التحليلية عند التخطيط لعملية المراجعة

٣٤- يقوم مراقب الحسابات بتطبيق الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط للمراجعة. ويمكن أن تكون طبيعة ومدى الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط لمراجعة منشأة صغيرة مقيداً بوقت تشغيل المعاملات بواسطة المنشأة الصغيرة، ونقص المعلومات المالية التي يمكن الاعتماد عليها في هذه النقطة الزمنية، ويمكن ألا يكون للمنشآت الصغيرة قوائم مالية دورية أو شهرية يمكن استخدامها في الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط. وكبدل لذلك يمكن أن يقوم المراقب بأداء فحص مختصر لدفتر الأستاذ العام أو غيره من السجلات المحاسبية التي يمكن أن تكون متاحة. وفي العديد من الحالات يمكن ألا يكون هناك معلومات موثقة يمكن استخدامها لهذا الغرض، ويمكن للمراقب الحصول على المعلومات المطلوبة من خلال المناقشة مع المدير المالك.

الإجراءات التحليلية كجزء من إجراءات التحقق التحليلية

٣٥- غالبا ما تكون الإجراءات التحليلية وسيلة اقتصادية وفعالة للحصول على الأدلة التي يطلبها المراقب. ويقوم المراقب بتقييم أنظمة الرقابة المتعلقة حول إعداد المعلومات المستخدمة في تطبيق الإجراءات التحليلية وعندما تكون مثل تلك الأنظمة الرقابية فعالة يكون لدى المراقب ثقة أكبر في مصداقية المعلومات وبالتالي في نتائج الإجراءات التحليلية.

٣٦- في بعض الأحيان يمكن أن يكون استخدام نموذج تنبؤي غير معقد فعالاً ، على سبيل المثال في حالة توظيف منشأة صغيرة لعدد معروف من العاملين معدلات أجور ثابتة طوال الفترة سيتمكن المراقب عادة باستخدام تلك البيانات من تقدير إجمالي تكاليف الأجور والمرتبات للفترة بدرجة عالية من الدقة ، مما يوفر أدلة مراجعة لبند جوهري في القوائم المالية و يقلل من الحاجة لأداء اختبارات تفاصيل تتعلق بالأجور والمرتبات. أن استخدام مدى واسع من النسب التجارية المعترف بها (مثل هوامش الربح لأنواع مختلفة من منشآت التجزئة) غالباً ما يكون فعالاً في الإجراءات التحليلية لتوفير أدلة تدعم معقولية البنود المسجلة. ويمكن أن يكون مدى الإجراءات التحليلية في مراجعة منشأة صغيرة محدوداً بسبب عدم توفر المعلومات التي تبنى عليها الإجراءات التحليلية.

٣٧- غالباً ما تكون الإجراءات التحليلية التنبؤية وسيلة فعالة لاختبار الاكتمال ، بشرط أن يمكن التنبؤ بالنتائج بدرجة معقولة من الدقة والثقة. ويمكن أن يشير الاختلاف عن النتائج المتوقعة إلى احتمالية الحذف الذي لم يتم اكتشافه بواسطة اختبارات التحقق التحليلية .

٣٨- على الرغم من ذلك ، توفر الأنواع المختلفة من الإجراءات التحليلية مستويات مختلفة من التأكيد . فالإجراءات التحليلية التي ترتبط - على سبيل المثال - بتنبؤ إجمالي الدخل الإيجاري لمبنى مقسم إلى وحدات سكنية ، أخذاً في الحسبان المعدلات الإيجارية وعدد الوحدات السكنية والوحدات الشاغرة ، يمكن أن يكون مصدراً مقنعاً جداً للأدلة، ومن ثم قد لا يكون هناك حاجة لإجراء اختبارات التفاصيل للحصول على مزيد من الإثبات. وبخلاف ذلك يمكن أن يكون حساب ومقارنة الهوامش كوسيلة لتأكيد الإيراد ، مصدراً للأدلة أقل إقناعاً ولكنه يمكن أن يوفر تأييداً مفيداً لو استخدم مع إجراءات مراجعة أخرى .

الإجراءات التحليلية كجزء من الفحص الكلي

٣٩- عادة ما تكون الإجراءات التحليلية التي يتم أداؤها في هذه المرحلة من المراجعة مشابهة جداً لتلك التي قد تستخدم في مرحلة التخطيط للمراجعة وتشمل ما يلي :

- مقارنة القوائم المالية للعام الحالي بالأعوام السابقة.
- مقارنة القوائم المالية مع أية موازنات أو توقعات الإدارة.
- فحص الاتجاهات لأي نسب هامة في القوائم المالية.

- دراسة ما إذا كانت القوائم المالية تعكس بشكل مناسب أية تغييرات في المنشأة يكون المراقب على دراية بها.
- الاستفسار عن أية خصائص غير مفسرة أو غير متوقعة في القوائم المالية.

معييار المراجعة المصري رقم (٥٣٠): " المراجعة بالعينة ووسائل الاختبار الأخرى "

- ٤٠- هناك العديد من الطرق لاختيار البنود من اجل الاختبار ، وتمثل اعتبارات الكفاءة والفاعلية الأساس في اختيار المراقب للأسلوب المناسب. وتمثل الوسائل المتاحة للمراقب فيما يلي :
- (أ) اختيار جميع البنود (١٠٠٪ فحص).
- (ب) اختيار بنود محددة.
- (ج) المراجعة بالعينة.

٤١- أن مجتمعات العينات الصغيرة التي تتواجد عادة في المنشآت الصغيرة قد تجعل من الممكن اختبار الأتي :

- (أ) ١٠٠٪ من مجتمع العينة.
- (ب) ١٠٠٪ من جزء من مجتمع العينة ، على سبيل المثال : جميع البنود التي تتعدى مبلغ محدد ، أو تطبيق الإجراءات التحليلية على رصيد المجتمع ، إذا كان هاماً.

٤٢- عندما لا يتم استخدام الطرق المذكورة أعلاه للحصول على أدلة المراجعة ، يقوم المراقب باستخدام الإجراءات التي تتعلق بعينة المراجعة وهي نفس المبادئ الأساسية التي تنطبق على كل من المنشآت الصغيرة والكبيرة. ويقوم المراقب باختيار بنود العينة بطريقة تجعل من المتوقع أن تكون تلك العينة ممثلة للمجتمع .

معييار المراجعة المصري رقم (٥٤٥): "مراجعة قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها" "

٤٣- طبقاً للفقرة "٤" من معيار المراجعة المصري رقم (٥٤٥) ، تكون الإدارة مسئولة عن عمل قياسات وإفصاحات القيمة العادلة الواردة في القوائم المالية. كما أن الإدارة أيضاً تعتبر مسئولة عن وضع إجراءات محاسبية وإجراءات لإعداد التقارير المالية لتحديد قياسات وأفصاحات القيمة العادلة واختيار طريقة التقييم المناسبة وتحديد ودعم أية افتراضات هامة مستخدمة بالصورة المناسبة وإعداد التقييم والتأكيد على أن العرض والإفصاح لقياسات القيمة العادلة تتفق مع إطار إعداد التقارير المالية المطبق في المنشأة.

٤٤- طبقاً للفقرة "١١" من معيار المراجعة المصري رقم (٥٤٥)، في بعض الحالات يمكن أن يكون قياس القيمة العادلة وبالتالي الإجراءات المعدة من قبل الإدارة لتحديد القيمة العادلة بسيطة و موثوق فيها، و مثال لذلك أن تكون الإدارة قادرة على الرجوع إلى الأسعار المعلنة لتحديد القيمة العادلة للأوراق المالية القابلة للتداول التي تحتفظ بها المنشأة. ومع ذلك فإن بعض قياسات القيمة العادلة تكون أكثر تعقيداً من غيرها بشكل متأصل وترتبط بعدم تأكيد متعلق بحدوث لأحداث مستقبلية أو نتائجها وبالتالي فإن الافتراضات التي تبني على أساس الحكم الشخصي يجب أن تتم كجزء من عملية القياس .

٤٥- قد لا يملك المدير المالك لمنشأة صغيرة الخبرة اللازمة لأداء المسؤوليات المشار إليها في الفقرة "٤٣" لقياسات القيمة العادلة وذلك بخلاف تلك التي تستند على الأسعار المعلنة. ويدرك المراقب أن استخدام عمل خبير، مثل مئمن مستقل ، يمكن أن يشكل تكلفة كبيرة بالنسبة للمنشأة الصغيرة. ومع هذا يوصي المراقب المدير المالك باستخدام عمل خبير إذا استلزمت الظروف ذلك .

٤٦- يمكن أن تشكل أي مساعدة يقدمها المراقب خطراً لاستقلالية المراجعة. وعلى المراقب الرجوع إلى الفقرات من "٨-١٧١" إلى "٨-١٧٦" من الميثاق للتعرف على خدمات التقييم التي يمكن أن تشكل تهديداً للاستقلالية وأدوات الحماية المحتملة التي يمكن وضعها في الاعتبار.

٤٧- تتطلب الفقرة "٦٣" من معيار المراجعة المصري رقم (٥٤٥) من المراقب الحصول على إقرارات مكتوبة من الإدارة تتعلق بمعقولية الافتراضات الهامة ، بما في ذلك ما إذا كانت تعكس بصدق نية الإدارة وقدرتها على تنفيذ بعض طرق العمل المحددة نيابة عن المنشأة متى كانت ذات صلة بقياسات وإفصاحات القيمة العادلة. ونظراً للأسباب الموضحة في الفقرة "٤٥" قد يرى المدير المالك انه ليس من الممكن توفير الإقرار المطلوب ، إلا أن مسؤولية عمل قياسات القيمة العادلة والانصاحات الواردة في القوائم المالية يقع على المدير المالك. وإذا رفض المدير المالك توفير الإقرار المطلوب، فإن ذلك يمثل قيداً على نطاق المراجعة وفي هذه الحالة يقوم المراقب بإبداء رأي متحفظ أو يمتنع عن إبداء الرأي .

معيار المراجعة المصري رقم (٥٥٠): "الأطراف ذوي العلاقة"

٤٨- غالباً ما تقع معاملات هامة بين المنشأة الصغيرة والمدير المالك، أو بين المنشأة الصغيرة والمنشآت ذات الصلة بالمدير المالك. ونادراً ما يكون للمنشآت الصغيرة سياسات رشيدة وقواعد منظمة لمعاملات الأطراف ذوي العلاقة. وبالفعل تعتبر معاملات الأطراف ذوي العلاقة صفة منتظمة للعديد من المنشآت التي يملكها ويديرها فرد أو أسرة. وعلاوة على ذلك فيمكن ألا يفهم المدير المالك تعريف الطرف ذو العلاقة فهما تماماً خاصة عندما تعتبر المعايير المحاسبية الخاصة بذلك بعض العلاقات ذات صلة والبعض الآخر غير ذلك. إن توفير إقرارات الإدارة فيما يتعلق باكتمال الإفصاح يمكن أن يستلزم بعض التفسيرات التي يقدمها المراقب عن التعريف الفني للطرف ذو العلاقة.

٤٩- يقوم مراقب حسابات المنشأة الصغيرة عادة بأداء إجراءات تحقق عند تحديد الأطراف ذوي العلاقة ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة. وعلى الرغم من ذلك إذا قام المراقب بتقييم خطر معاملات أطراف ذوي علاقة لم يتم الإفصاح عنها على أنه منخفض فلا داعي لأداء إجراءات تحقق مكثفة، وغالباً ما يعمل المراقب كمرقب حسابات منشآت أخرى مرتبطة بالمنشأة الصغيرة الأمر الذي يمكن أن يساعده في تحديد الأطراف ذوي العلاقة.

٥٠- يمكن أن تساعد معرفة المراقب العميقة بالمنشأة الصغيرة على تحديد الأطراف ذوي العلاقة، والتي تكون في العديد من الأحيان، مع المنشآت التي تقع تحت سيطرة المدير المالك. ويمكن أن تساعد تلك المعرفة أيضاً المراقب في تقييم ما إذا كانت معاملات الأطراف ذوي العلاقة يمكن أن تكون قد حدثت دون أن يتم تسجيلها في السجلات المحاسبية الخاصة بالمنشأة.

معيار المراجعة المصري رقم (٥٦٠) "الأحداث اللاحقة"

الأحداث اللاحقة التي تقع بين نهاية الفترة وتاريخ تقرير مراقب الحسابات

٥١- ليس من المعتاد بالنسبة للمنشآت الصغيرة أن يطلب منها إعداد تقرير بعد مدة وجيزة من نهاية الفترة. وغالباً ما يمر وقت أطول بين نهاية الفترة وقيام المدير المالك بالمنشآت الصغيرة باعتماد أو توقيع قوائمها المالية عنها في المنشآت الكبيرة. وبالتالي تكون الفترة التي يجب أن تغطيها إجراءات المراقب المتعلقة بالأحداث اللاحقة أطول عند مراجعة منشأة صغيرة مما يتيح فرصة أكبر لحدوث أحداث لاحقة من شأنها أن تؤثر على القوائم المالية. ويتطلب معيار المراجعة المصري رقم (٥٦٠) من المراقب أداء إجراءات لتغطية الفترة بأكملها من نهاية الفترة وحتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات.

٥٢- تعتمد إجراءات الأحداث اللاحقة التي يقوم مراقب حسابات منشأة صغيرة بأدائها على المعلومات المتاحة، وعلى وجه التحديد، المدى الذي تم به تحديث السجلات المحاسبية منذ تاريخ نهاية الفترة. وعندما تكون السجلات المحاسبية غير محدثة ولا تكون محاضر اجتماعات المديرين معدة، فيمكن أن تأخذ الإجراءات التي يقوم بها المراقب في هذا الشأن شكل الاستفسار من المدير المالك ويتم تسجيل إجابات المدير المالك وفحص كشوف حسابات البنوك. وتعطي الفقرة "٥" من معيار المراجعة المصري رقم (٥٦٠) أمثلة على بعض الأمور التي يمكن أن تكون ملائمة للمراقب ليقوم بدراساتها في سياق تلك الاستفسارات.

٥٣- يمكن للمراقب - اعتمادا على الظروف - أن يدرس ضرورة أن يغطي خطاب التمثيل الأحداث اللاحقة. وعادة ما يؤرخ خطاب التمثيل في نفس يوم تقرير مراقب الحسابات مغطيا بذلك الفترة بأكملها منذ نهاية الفترة.

٥٤- إن الإرشاد بشأن إجراءات المراقب المتعلقة بالأحداث اللاحقة (إن وجدت)، في الفترة ما بين اعتماد القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات عليها، تتوافر في إرشادات معيار المراجعة المصري رقم (٧٠٠) "تقرير مراقب الحسابات على مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الأغراض العامة".

الأحداث اللاحقة بين تاريخ تقرير مراقب الحسابات والقوائم المالية التي تم إصدارها

٥٥- كما يحدث في العديد من المنشآت الصغيرة، إذا تم عقد الاجتماع العام السنوي مباشرة بعد تاريخ الاجتماع الذي يتم فيه اعتماد أو توقيع القوائم المالية، فلا تتطلب الفترة الواقعة بين الاثنين أي اعتبارات منفصلة من قبل المراقب حيث أن تلك الفترة تكون قصيرة جداً.

٥٦- إذا أصبح المراقب على دراية بحقيقة تؤثر على القوائم المالية تأثيراً هاماً، يقوم المراقب في تلك الحالة بدراسة ما إذا كانت القوائم المالية تتطلب تعديلاً. ويقوم بمناقشة هذا الأمر مع الإدارة كما يتخذ الإجراءات المناسبة للظروف القائمة.

معييار المراجعة المصري رقم (٥٧٠): "الاستمرارية"

٥٧- يؤثر حجم المنشأة على قدرتها على تحمل الظروف الصعبة فيمكن أن تستجيب المنشآت الصغيرة بسرعة لفرص النجاح ولكنها قد تفتقد الاحتياطات لدعم عملياتها.

٥٨- يتطلب معيار المراجعة المصري رقم (٥٧٠) أن يدرس مراقب الحسابات ما إذا كانت هناك أية أحداث أو ظروف من شأنها أن تثير شكاً جوهرياً يتعلق بقدرة المنشأة على الاستمرار، وتتضمن الظروف التي لها صلة محددة بالمنشآت الصغيرة، مخاطر احتمال توقف البنوك والمقرضين الآخرين، عن دعم المنشأة، أو إمكانية فقدان مورد رئيسي أو عميل هام أو موظف رئيسي أو الخسارة المحتملة لحق التشغيل بموجب رخصة أو امتياز أو أي اتفاق قانوني آخر.

٥٩- يقدم معيار المراجعة المصري رقم (٥٧٠) إرشادات بشأن إجراءات المراجعة الإضافية التي يمكن أن تكون ذات صلة عندما يتم تحديد الأحداث أو الظروف التي من شأنها أن تثير شكاً جوهرياً يتعلق بقدرة المنشأة على الاستمرار. ويمكن أن تشمل مثل تلك الإجراءات فحصا للمستندات مثل التدفقات النقدية وتوقعات الربح. وعند مراجعة منشأة صغيرة لا يتوقع المراقب عادة أن يجد توقعات تفصيلية ترتبط بدراسة الاستمرارية. وعلى الرغم من ذلك يقوم المراقب بمناقشة وضع المنشأة مع المدير المالك وبخاصة تمويل المنشأة على المدى المتوسط والمدى البعيد ويقوم المراقب بدراسة تلك المناقشات في ضوء الوثائق المؤيدة ومعرفة المراقب بالنشاط كما يسعى للحصول على إقرار مكتوب من المدير المالك يتعلق بالأمر التي تم تحديدها.

٦٠- عندما يتم تمويل المنشأة الصغيرة بدرجة كبيرة بواسطة قرض من المدير المالك، قد يكون من المهم عدم سحب مثل تلك الأموال. على سبيل المثال، يمكن أن يعتمد استمرار منشأة صغيرة - تعاني من ضائقة مالية - على تقديم المدير المالك قرض مساند للمنشأة لصالح البنوك أو غيرها من المؤسسات المالية. وفي مثل تلك الظروف يقوم المراقب بفحص الوثائق المستندية الملائمة الخاصة للتأكد من وجود قرض المدير المالك المساند. وعندما تكون المنشأة معتمدة على دعماً إضافياً من المدير المالك يقوم المراقب بدراسة قدرة المدير المالك على الوفاء بالالتزامات بموجب ترتيبات الدعم وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن يطلب المراقب إقراراً مكتوباً من المدير المالك يؤكد فيه نيته وفهمه.

معيار المراجعة المصري رقم (٥٨٠): "إقرارات الإدارة"

٦١- تنص الفقرة "٦" من معيار المراجعة المصري رقم (٥٨٠) على انه عندما تتعلق إقرارات الإدارة بأمر هامة متعلقة بالقوائم المالية يجب على المراقب أن:

(أ) يحصل على أدلة مراجعة موثقة من داخل أو خارج المنشأة.

(ب) يقوم بتقييم مدى معقولية التأكيدات المقدمة من الإدارة ومدى اتساقها مع أدلة المراجعة الأخرى التي حصل عليها المراقب بما فيها الإقرارات الأخرى.

(ج) دراسة ما إذا كان مقدمى الإقرارات على دراية تامة بهذه الأمور.

٦٢- تنص الفقرة رقم "٧" من معيار المراجعة المصري رقم (٥٨٠) على أن الإقرارات من الإدارة لا يمكن أن تكون بديلاً لإجراءات المراجعة الأخرى التي يتوقع المراقب أن تكون متوفرة، وإذا لم يستطع المراقب الحصول على مثل تلك الأدلة فإن ذلك قد يشكل قيداً على نطاق عمل المراقب وعليه أن يقوم بدراسة تأثيرات ذلك على تقريره. وعلى الرغم من ذلك ففي بعض الحالات قد يكون إقرار الإدارة هو دليل المراجعة الوحيد الذي قد يتوقع المراقب توفره بشكل معقول.

٦٣- في ضوء الخصائص المحددة للمنشآت الصغيرة قد يجد المراقب أنه من الملائم الحصول على إقرارات مكتوبة من المدير المالك خاصة باكتمال ودقة السجلات المحاسبية والقوائم المالية (على سبيل المثال أنه تم تسجيل كل الإيراد). ولا توفر مثل تلك الإقرارات، بنفسها، أدلة مراجعة كافية. ويقوم المراقب بتقييم الإقرارات في ضوء نتائج إجراءات المراجعة الأخرى ذات الصلة ومعرفة المراقب بالنشاط وبالمدير المالك، كما يأخذ في الاعتبار - في بعض الظروف المحددة - أنه سيكون من المعقول توقع توفر أدلة مراجعة أخرى. وتنخفض إمكانية حدوث سوء فهم بين المراقب والمدير المالك عندما يقوم المدير بتأكيد الإقرارات الشفهية كتابةً.

٦٤- بسبب طبيعة المنشآت الصغيرة، قد يكون من رأي المدير المالك عدم إمكان توفير بعض الإقرارات المحددة. ويمكن أن يكون هذا الحال على وجه الخصوص بالنسبة للإقرارات المحددة في معايير المراجعة المصرية أرقام (٢٤٠) و (٥٤٥) و (٥٧٠) (راجع الفقرات "٤٧"، "٥٩"، "٦٠" من هذا الإرشاد)، عندئذ على المراقب مناقشة أسباب طلب مثل تلك الإقرارات وتأثيرها المحتمل على تقرير مراقب الحسابات مع المدير المالك في حالة عدم الحصول عليها. وكما هو مذكور في الفقرة "٢٢" من هذا الإرشاد يمكن أن يكون من المفيد مناقشة تلك الإقرارات مع الإدارة عند الاتفاق على شروط المهمة.

معيار المراجعة المصري رقم (٧٢٠): "المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية التي تمت مراجعتها"

٦٥- يقرأ مراقب الحسابات المعلومات الأخرى لتحديد أوجه الاختلاف الهامة مع القوائم المالية التي تمت مراجعتها. وغالبا ما تشمل الأمثلة على "المعلومات الأخرى" المرافقة للقوائم المالية منشآت صغيرة تحليل الإيراد وبيان المصروفات التي غالبا ما تكون ملحقة مع القوائم المالية التي تمت مراجعتها لأغراض ضريبية وتقرير الإدارة.

ملحق رقم (١) لا ينطبق في مصر

معياري رقم (١٠٠٥)

الاعتبارات الخاصة في مراجعة المنشآت الصغيرة

هذه الصفحة تركت فارغة عن عمد

ملحق رقم (٢) أين تجد اعتبارات مراجعة المنشآت الصغيرة

يبين الجدول أدناه معايير المراجعة المصرية التي تم بناءً عليها إعداد الإرشادات المصرية في ممارسة عملية مراجعة منشأة صغيرة .

معايير المراجعة المقرر	العنوان	أين تجد اعتبارات مراجعة المنشآت الصغيرة
٢١٠	شروط التكلفة بعمليات المراجعة	الإرشاد المصرى في ممارسة عملية المراجعة رقم (١٠٠٥).
٢٢٠	مراقبة الجودة على عمليات مراجعة معلومات مالية تاريخية	الإرشاد المصرى في ممارسة عملية المراجعة رقم (١٠٠٥). معايير المراجعة المصرى رقم (٢٢٠) مراقبة الجودة على عمليات مراجعة معلومات مالية تاريخية .
٢٣٠	توثيق أعمال المراجعة	الإرشاد المصرى في ممارسة عملية المراجعة رقم (١٠٠٥).
٢٤٠	مسئولية المراقب بشأن الغش والتدليس عند مراجعة قوائم مالية	معايير المراجعة المصرى رقم (٢٤٠).
٢٥٠	مراعاة القوانين واللوائح عند مراجعة قوائم مالية	الإرشاد المصرى في ممارسة عملية المراجعة رقم (١٠٠٥).
٢٦٠	الاتصال مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بموضوعات المراجعة	الإرشاد المصرى في ممارسة عملية المراجعة رقم (١٠٠٥).
٣٠٠	تخطيط عملية مراجعة قوائم مالية	معايير المراجعة المصرى رقم (٣٠٠)

أين تجد اعتبارات مراجعة المنشآت الصغيرة	العنوان	معيان المرجعة المقر
معيان المرجعة المصرى رقم (٣١٥).	تفهم المنشأة و بيئتها وتقييم مخاطر التحريف الهام	٣١٥
الإرشاد المصرى في ممارسة عملية المرجعة رقم (١٠٠٥).	الأهمية النسبية في المرجعة	٣٢٠
معيان المرجعة المصرى رقم (٣٣٠).	إجراءات المراقب لمواجهة المخاطر التي تم تقييمها	٣٣٠
معيان المرجعة المصرى رقم (٥٠٠).	أدلة المرجعة	٥٠٠
الإرشاد المصرى في ممارسة عملية المرجعة رقم (١٠٠٥).	الإجراءات التحليلية	٥٢٠
الإرشاد المصرى في ممارسة عملية المرجعة (١٠٠٥).	المرجعة بالعينة ووسائل الاختبار الأخرى	٥٣٠
الإرشاد المصرى في ممارسة عملية المرجعة رقم (١٠٠٥).	مرجعة قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها	٥٤٥
الإرشاد المصرى في ممارسة عملية المرجعة رقم (١٠٠٥).	الأطراف ذوي العلاقة	٥٥٠
الإرشاد المصرى في ممارسة عملية المرجعة رقم (١٠٠٥).	الأحداث اللاحقة	٥٦٠
الإرشاد المصرى في ممارسة عملية المرجعة رقم (١٠٠٥).	الاستمرارية	٥٧٠
الإرشاد المصرى في ممارسة عملية المرجعة رقم (١٠٠٥).	إقرارات الإدارة	٥٨٠
معيان المرجعة المصرى رقم (٧٠٠) ، ومعيان المرجعة المصرى رقم (٧٠١)	تقرير مراقب الحسابات على مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الأغراض العامة	٧٠٠

معيان رقم (١٠٠٥)

الاعتبارات الخاصة في مرجعة المنشآت الصغيرة

أين تجد اعتبارات مراجعة المنشآت الصغيرة	العنوان	معيار المراجعة المقرر
الإرشاد المصرى في ممارسة عملية المراجعة رقم (١٠٠٥).	المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية التي تمت مراجعتها	٧٢٠

معيار رقم (١٠٠٥)

الاعتبارات الخاصة في مراجعة المنشآت الصغيرة

هذه الصفحة تركت فارغة عن عمد